

المعاهدة الأنجلو- أيرلندية (6 كانون أول 1921)

ثابت العمري، هلا ردايدة*

ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على المعاهدة الأيرلندية التي عقدت في كانون الأول عام 1921 من حيث أسبابها، ومجرياتها، ونتائجها، وبيان أهميتها حيث كان لها أثر كبير في تطور القضية الأيرلندية، وتحديد مصير الشعب الأيرلندي، ووضع حد لصراع طويل بين أيرلندا وبريطانيا منذ الاحتلال البريطاني لها في عام 1171. وتوصلت الدراسة إلى أن المعاهدة الأيرلندية، وموافقة القادة الأيرلنديين على تصديقها لم تكن خياراً بل كانت فرضاً بعد تحديد مناطق الحكم الذاتي في أيرلندا، ووضع الأيرلنديين بين خيار الموافقة أو الدخول في حربٍ غير محمودة العواقب. وقد أدى توقيعها إلى انقسام الرأي العام الأيرلندي بين مؤيد للمعاهدة ومشروع التقسيم، وبين معارضٍ لها رأى في النضال العسكري، والمقاومة أفضل خيار للوصول إلى استقلالٍ تام في أيرلندا.

الكلمات الدالة: المعاهدة الأيرلندية، الشن فين، الجمهورية الأيرلندية، ايمون ديفاليرا، لويدج جورج، تقسيم أيرلندا.

المقدمة

حفل التاريخ الأيرلندي منذ الاحتلال البريطاني لأيرلندا في عام 1170 بأحداث تاريخية بارزة، وكان من أهمها النشاط السياسي والعسكري المتواصل للشعب الأيرلندي في سبيل تحقيق حريته واستقلاله، والتخلص من الهيمنة البريطانية على بلاده. وتمثّل الحراك الوطني الأيرلندي بعدد من الثورات وخاصة في العصر المعاصر، وكان من أبرزها ثورتي عام 1916 وعام 1919 اللتين ظهرتا خلال الحرب العالمية الأولى، وهي الحرب التي أدت إلى انشغال دول العالم وعلى رأسها بريطانيا بأحداثها ومجرياتها، وكانت دافعا للشعب الأيرلندي للمطالبة باستقلاله والتخلص من الاحتلال كباقي دول العالم. وأجبرت الثورتان الحكومة البريطانية خلال الحرب على الاستجابة إلى مطالب الشعب الأيرلندي، وتمثلت هذه الاستجابة بتحقيق بعض مطالبه بالحرية والاستقلال من خلال المعاهدة التي عقدت بين الطرفين في عام 1921، التي هي موضوع هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

تعتبر دراسة التاريخ الأوروبي من الموضوعات الهامة التي ندر ما يتجه إليها الباحثون العرب، وذلك إما لاعتبارات اللغة، وهي الأهم حيث تتطلب وقتاً وجهداً في الترجمة، وتفسيراً للمصطلحات وخاصة السياسية منها، أو لقلّة الدراسات العربية السابقة عنها، أو لعدم توفر المصادر الأصلية التي يحتاج إليها الباحثون. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث وقيّمته العلمية في إحياء معلوماتٍ تاريخية قيّمة لم يسبق الخوض في غمارها بشكل مفصل من قبل الباحثين العرب، حيث أن المراجع العربية تناولت موضوع القضية الأيرلندية بشكل عام، دون التركيز على المعاهدة الأنجلو- أيرلندية، من حيث أسبابها، وبنودها، وأهم النتائج التي تمخضت عنها، وهو ما هدفت أيضاً إليه هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن عدد من الأسئلة المهمة التي منها:

- ما الظروف والأسباب التي أدت إلى عقد المعاهدة الأنجلو - أيرلندية في عام 1921؟
- ما أهم بنود المعاهدة التي لبت مطالب الأيرلنديين في الحرية والاستقلال عن بريطانيا؟
- ما الآثار والنتائج التي ترتبت عن عقد المعاهدة على الجانبين الأيرلندي والبريطاني؟

* جامعة اليرموك. تاريخ استلام البحث 2020/5/3، وتاريخ قبوله 2020/9/3.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي في تقديم عرضٍ شاملٍ ومفصلٍ للأحداث السابقة للمعاهدة، وتحليل وتفسير بنود المعاهدة، والنتائج التي تمخضت عنها، وهو الأمر الذي تطلب الرجوع إلى المصادر الأجنبية، وخاصة الوثائق التي تخص المعاهدة حصراً؛ لأنها وفرت مادةً علميةً غزيرةً عنها. وعمد الباحث إلى قراءة هذه الوثائق والمصادر الأخرى قراءةً دقيقةً ومتأنيةً، وتحليل المعلومات والحقائق التاريخية التي ساهمت في الوصول إلى الظروف التي أدت إلى عقد المعاهدة، وتفسير الموقفين الأيرلندي والبريطاني تجاه ما ورد في مضامينها، وكل ذلك للوصول إلى نتائجٍ شاملةٍ ومتكاملةٍ عن موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات العربية التي تناولت القضية الأيرلندية بشكل عام دراسة رضوان أبو شويشة " الشعب الخفي - كفاح القومية والدين في أيرلندا 1798-1981 "، ودراسة علي الراعي " الثورة الأيرلندية "، ودراسة غضبان السعد " تسعة قرون من النضال ضد الاحتلال الإنجليزي - قضية أيرلندا ". أما عن الدراسات الأجنبية التي اختصت بموضوع المعاهدة واعتمد عليها البحث فأهمها : مجموعة وثائق الشؤون الخارجية الأيرلندية، والتي جاءت بعنوان (The Anglo-Irish Treaty December 1920-) (December 1921) ودراسة Sean Delap، والتي بعنوان " المعاهدة الأنجلو - أيرلندية " " The Anglo Irish Treaty "، ومن المصادر المهمة أيضاً (Irish Historical Documents 1172-1972) الوثائق التاريخية الأيرلندية 1172-1972 لمؤلفه (Edmund Curtis)، وكتاب الحكم الذاتي : التاريخ الأيرلندي 1800 - 2000 ، (Home Rule: An Irish History)، وكتاب مايكل كولينز (Michael Collins) لمؤلفه (Leon O'Broin). (1800- 2000) لمؤلفه (Alvin Jackson)، وكتاب مايكل كولينز (Michael Collins) لمؤلفه (Leon O'Broin).

تمهيد

تعد المسألة الأيرلندية من أكثر المشاكل التي واجهتها بريطانيا تعقيداً، وزاد تعقيدها مع إصرار أيرلندا على تحقيق الغاية التي تعمل من أجلها منذ عقود، وهي التحرر من كل فروض التبعية البريطانية، وإعلان نفسها جمهورية حرةً موحدة (عنان، 1933، ص1).

واجهت الحكومة البريطانية خلال تواجدها في أيرلندا مقاومةً متنامية من جانب الجماهير الأيرلندية ممثلةً بحركات التحرر الوطني الأيرلندي (السعد، 1973، ص 14)، و حاولت السياسة البريطانية خلال قرونٍ عدة اتباع أساليب من الشدة والقسوة بهدف انتزاع القومية، والوطنية، وحب الاستقلال من نفوس الأيرلنديين، ولكن هذه الأساليب لم تزد الشعب الأيرلندي إلا ثباتاً وعزماً، مما حدا بالحكومة البريطانية إلى الجنوح لنوع من اللين في التعامل مع القضية الأيرلندية (Jackson, 2003, P.12). ففي عام 1800 أصدرت الحكومة البريطانية قانون الاتحاد الأيرلندي، وبمقتضاه اعتبرت أيرلندا جزءاً من (المملكة المتحدة) أو (بريطانيا العظمى)، وتمثل الأيرلنديون في البرلمان البريطاني بثمانية وعشرين عيناً وأربعة أساقفة، ومائة عضو في مجلس العموم (Bolton, 1966, P.88). وفي المقابل كان على أيرلندا أن تدفع للخزينة البريطانية مبلغاً معيناً؛ وعلى أن يكون لها حرية التجارة، وحرية الاحتفاظ بنظمها القضائية والتنفيذية الخاصة (Curtis and McDowell, 2012, P.322) وعلى الرغم من أن هذه الخطوة ساعدت في تهدئة الشعب الأيرلندي؛ إلا أن الحركة الاستقلالية ما لبثت تتحين الفرص للعمل ضدها.

وفي حين لم يحدث ما يُكدر صفو العلاقات بين بريطانيا وأيرلندا في أواخر القرن التاسع عشر (عنان، 1933، ص1). ظهرت حركة أيرلندية قومية جديدة معتدلة كان قوامها المطالبة بالحكم الذاتي أو الحكم الداخلي لأيرلندا بقيادة الزعيم الوطني الأيرلندي تشارلز ستيوارت بارنل (C. S. Parnell) - وهو أيرلندي بروتستانتي، عمل في البرلمان البريطاني، وقاد الحزب الوطني الأيرلندي من أجل الحكم الذاتي في حكومة جلادستون الثانية -، وغلب اتجاهها على الحركة الوطنية الأيرلندية حيناً من الزمن. (Jackson, 2003, P. 17, Lampson, 1907, P.368).

وحاول حزب الأحرار البريطاني المعتدل أن ينتهز هذه الفرصة لتحقيق الأمان الأيرلندية، وكسب صداقة الشعب الأيرلندي، فقدم رئيس الحكومة البريطانية المعتدلة يومئذ جلادستون (W.E. Gladston) - وهو سياسي ليبرالي بريطاني تقلد عدة مناصب وزارية منها: وزارة التجارة، ووزارة الحرب والمستعمرات، ووزارة الخزانة، وترزع حزب الأحرار الليبرالي في عام 1866، وشكل أربع وزارات، وتوفي في عام 1898 - إلى البرلمان مشروع الحكم الذاتي الأيرلندي، ولكنه رُفض مرتين في عامي 1886 و 1893 (The Home Rule Bill 1893) (In Committee, Session 1893, 1890, P.3)، وعاد الأحرار لاستئناف جهودهم قبيل الحرب، فقدم السير (H. Asquith) رئيس الوزراء البريطاني مشروع الحكم الذاتي الأيرلندي، وتمت المصادقة عليه في عام 1914، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون

تنفيذه (Jacson,2003, P.127)، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في حركة الاستقلال الأيرلندية.

وصاحب اندلاع الحرب العالمية الأولى، انتقال القضية الأيرلندية من مرحلة المطالبة بالحكم الذاتي إلى مرحلة التقسيم التي نتج عنها تأسيس دولة أيرلندا الحرة. إذ عدت بريطانيا هذا التقسيم الحل الأمثل للنزاع بين الطرفين الأيرلندي والإنجليزي (Russel,2002,P.37)، وساهمت الحرب في تعزيز هذا التوجه، وتوسيع نطاق التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة، فضلاً عن انقسام الرأي العام الأيرلندي بين مؤيد ومعارض للتاج البريطاني في الحرب، إذ سعت المقاومة الأيرلندية بزعامة الشين فين (Sinn Fain) وهو حزب وطني أسسه آرثر غريف (Arthur Griffith) - وهو سياسي أيرلندي ومن زعماء الحركة الوطنية الأيرلندية، وقاد منظمة الشين فين في المدة (1905 - 1917)، وشارك مع الوفد الأيرلندي في مفاوضات مؤتمر لندن الأول والثاني عام 1921، وتولى رئاسة الدليل ايرين في عام 1922 - بمعنى "نحن أنفسنا"، ويقوم على فكرة الاعتماد على الذات الوطنية الأيرلندية لمقاومة الوجود البريطاني في الجزيرة الأيرلندية بوسائل سياسية)، وجيش المواطن الأيرلندي وهو عبارة عن مجموعة من العمال المتطوعين الذين ثاروا ضد قوانين العمال عام 1909 بزعامة J.Connelly وقرروا أن يربطوا حركتهم بحركة التحرر العام في أيرلندا)، وإلى استغلال ظروف الحرب للضغط على الإدارة البريطانية للحصول على الاستقلال، وإعلان الجمهورية الأيرلندية. (McCaffrey, 1995,P.126;Costello, 2003,P.17)

وفي بداية الحرب بذل الزعماء الأيرلنديون وعلى رأسهم ريموند (J. E. Redmond) كل جهد لمعاونة بريطانيا العظمى، وتطوع كثير من الأيرلنديين في الجيش البريطاني. ولكن الأحقاد القديمة ما لبثت أن اضطرت، وظهرت الحركة الاستقلالية مرة أخرى، وقامت ثورة أيرلندية جديدة في عام 1916 عرفت باسم ثورة الفصح أو تمرد عيد الفصح (Easter Rising)، وكان تمرّدًا مسلحًا وقعت أحداثه تحديداً في مدينة دبلن خلال أسبوع عيد الفصح في نيسان 1916، وأعلن فيه الجمهوريون الأيرلنديون الرغبة لإنهاء الحكم البريطاني في أيرلندا، وإنشاء جمهورية أيرلندية مستقلة بينما كانت المملكة المتحدة تخوض الحرب العالمية الأولى. تُعدّ هذه أهم ثورة حدثت في أيرلندا منذ ثورة عام 1798، وأول عمل مسلح في الفترة الثورية الأيرلندية، وأعدم على أثرها جميع قادتها، وعددهم ستة عشر في أيار من عام 1916، لكن هذه الثورة أو التمرد، وطبيعة عمليات الإعدام، والتطورات السياسية اللاحقة ساهمت في نهاية المطاف في زيادة الدعم الشعبي لاستقلال أيرلندا. (Killeen, 1995,P.43)

وفي الوقت الذي استمرت فيه بريطانيا أثناء الحرب تحكّم أيرلندا بمنتهى الشدة، وتطارد الحركة القومية بمنتهى العنف ازدادت دعوة الشين فين قوة وانتشاراً حتى عمت سواد الشعب الأيرلندي. وظهرت قوة الحركة في انتخابات عام 1918 في أيرلندا، إذ سقط معظم الزعماء القدامى أنصار فكرة التوافق والحكم الذاتي؛ وفاز الشين فين فوزاً باهراً في تلك الانتخابات (Henry, 1920, P.275). وعلى أساس ذلك وجدت السياسة البريطانية نفسها في مأزقٍ حرجٍ لأن أعضاء الشين فين رفضوا مشروع الحكم الذاتي بقوة، وتمسكوا بالاستقلال التام، وأنشأوا (حكومة الجمهورية الأيرلندية) والبرلمان الأيرلندي الوطني الدليل ايرن (Dáil Éireann) (Townshend, 1999,P.87;O'Broin,1991,P.134). وهنا دخلت المسألة الأيرلندية في طورٍ جديدٍ، فمنذ عام 1919 وحتى 1920 بدأ زعيم البرلمان الأيرلندي ايمون ديفاليرا (Emon de Valera) - وهو أحد زعماء الحركة الوطنية الأيرلندية الذين كافحوا من أجل نيل الاستقلال، وكان رئيساً لجمهورية أيرلندا من عام 1932 وحتى عام 1937- بحملة في الولايات المتحدة بغرض جمع الأموال لتأسيس جمهورية أيرلندا، وزيادة الوعي لدى المجتمع الأيرلندي في أمريكا بالأحداث التي تجري في أيرلندا، وممارسة ضغوط الرأي العام والكونغرس على بريطانيا لإحلال السلام (Crowe and Others, 1998,P.12)، وهو الأمر الذي دفع الساسة الإنجليز مرة أخرى للبحث عن سبيل لإرضاء أيرلندا، أو بعبارة أخرى لتخدير حركتها القومية. (عنان، 1933، ص1)

وكانت الحكومة آنذاك ما تزال في يد الأحرار البريطانيين، الذين سعوا إلى حل المسألة الأيرلندية بمنح الحكم الذاتي لأيرلندا (Moody, 1967,P.64). وفي عام 1920 أصدرت الحكومة البريطانية برئاسة لويد جورج (D. Lloyd George) - وهو سياسي ليبرالي بريطاني، تقلد عدة مناصب وزارية منها وزارة الخزانة، ووزارة التموين، ووزارة الحرب، وترأس الوزارة خلال المدة 1916-1922، - "قانون الحكومة الأيرلندية" الذي نص على منح الاستقلال الذاتي لأيرلندا الجنوبية باستثناء مقاطعة أستر أو إقليم أيرلندا الشمالية لاختيارها البقاء مع بريطانيا العظمى. (McCaffrey, 1995,P.143;Moody, 1967,P.312)

رفض الشين فين هذا القانون، ورفضه كذلك البرلمان الأيرلندي الوطني (الدليل ايرن) بقوة واضطرت في أيرلندا ثورة جديدة، وشنّ حزب الشين فين على إنجلترا حرباً عنيفة، ونظموا العصابات المسلحة في أنحاء أيرلندا، وتوالت حوادث الفتك والاعتقال لكبار الشخصيات الانكليزية والموالين لهم في أيرلندا، وأبدى رجال الشين فين بسالة وتضحية نادرتين في تلك الأحداث (Madden, 2007,P.104). وقابل الإنجليز الاعتداء بمثله، وارتكبت حوادث قاسية عديدة، وهلك من الفريقين في تلك الحوادث عدد من الزعماء

والرجال البارزين. ولم تبدُ الحركة الأيرلندية قط بمثل هذا العنف، ورأت الحكومة البريطانية رجالها وجندا يسقطون تباعاً في أيرلندا، ورأى فريق من الزعماء الأيرلنديين أن العنف سائرٌ بالبلاد إلى الخراب والدمار (Maddan , 2007,P.109; Russel, 2002,P.47) ، فاتفق الفريقان بعد نحو عام من تلك الحرب المضطربة على عقد هدنة يحاولان من خلالها التفاهم والمفاوضة، فهدأت البلاد حيناً، وعقدت عدة مؤتمرات للتفاوض بين ممثلي الشن فين وممثلي إنجلترا، وانتهت في ديسمبر سنة 1921 بعقد معاهدة عرفت بمعاهدة لندن. (McCaffrey , 1995,P.147; Harkness, 1970,P.15)

المفاوضات التي سبقت عقد المعاهدة

المرحلة الأولى: (آذار 1920 - حزيران 1921)

لم تمنع أحداث حرب التحرير في أيرلندا من إجراء مفاوضات بريطانية-أيرلندية جدية بشأن الأحداث السياسية، وقد ساهمت عوامل داخلية وخارجية في دفع الجانبين نحو البحث عن قنوات اتصال سياسية جديدة لعقد اتفاقٍ بين الطرفين. Russel, (2002,P.46; Madden , 2007,P.109)

وساهمت المعلومات التي تضمنها تقرير البعثة الأمريكية التي زارت أيرلندا أثناء مناقشات البرلمان البريطاني حول "لائحة حكومة أيرلندا" التي قدمها لويد جورج في 22 كانون الأول 1919 في تكوين فكر جديد يقوم على إرغام الجمهوريين ممثلين بمنظمة الشن فين وجناحها العسكري (الجيش الجمهوري الأيرلندي) على القبول بلائحة الحكومة، ولاسيما وأن الجمهوريين بزعامة ديفاليرا كانوا قد اعتبروا الدليل إيرن السلطة الوطنية التي تتحدث وتتصرف باسم الشعب الأيرلندي، ورفضوا فكرة لائحة حكومة أيرلندا القائمة على التقسيم (Hayes,1936,P.877)، وعليه فقد أكد لويد جورج في مجلس العموم على عزمه للمضي بسياسته التعسفية تجاه أيرلندا (Spender,1935,P.612)

واجهت سياسة لويد جورج التعسفية في أيرلندا انتقاداً من الأوساط العامة الجماهيرية، حيث قدم زعيم حزب العمال الأيرلندي ويليام آدمسن (W. Adamson) بعد زيارته لأيرلندا إلى مجلس العموم في 25 تشرين ثاني عام 1920 مشروعاً سلمياً لحل القضية الأيرلندية في إطار التاج البريطاني يقوم على سحب القوات البريطانية من أيرلندا. ولما رُفض المشروع من قبل مجلس العموم، شكل آدمسن لجنة مستقلة لزيارة أيرلندا. (Coyle , 1921,P.1026)

كما جاء رد الملك جورج الخامس معارضا لسياسة الإرهاب التي اتبعتها لويد جورج في أيرلندا، ومما زاد الأوضاع تعقيدا لدى حكومة لويد جورج إخفاقاتها في السياسة الداخلية، ولاسيما في معالجة مشكلتي البطالة، والدين العام، وإخفاقاتها كذلك في السياسة الخارجية التي تمثلت بموقفها من حرب البلقان، وفشل تدخلها في الحرب الأهلية الروسية. (Spender ,1935,P.606)

وشكلت هذه الإخفاقات اتجاهاً لدى لويد جورج بضرورة حسم المسألة الأيرلندية، كما أن الزعامات الأيرلندية اتجهت لحلول المفاوضات بعد أن أنهكتهم ويلات الحروب. حيث بعث الزعيم الأيرلندي ديفاليرا في 27 من تشرين الأول 1920 برسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسن (W.Wilson) يطلب فيها اعتراف الولايات المتحدة بأيرلندا كدولة مستقلة ذات سيادة، مقابل استعداد حكومته لتقديم تعهد بأن لا تستخدم الموانئ الأيرلندية كقواعد للهجوم على بريطانيا (Coyle , 1921,P.617) وخاصةً بعدما روجت بعض المصادر الحكومية البريطانية موضوع استخدام الموانئ الأيرلندية من قبل الثوار (Coyle , 1921,P.617). ومع استمرار القوات البريطانية المعروفة بقوات الأسود والكاكي (Black and Tans) ، والقوات المساندة لها (The Auxiliaries) في غزوها للمدن والقرى بات لويد جورج مصراً على إيجاد حل سلمي للنزاع في أيرلندا، وهنا طلبت حكومته الدخول في مفاوضات مع أعضاء الحكومة الأيرلندية المؤقتة للجمهورية والمكونة من آرثر جريفيث (A.Griffith) ، ومايكل كولينز (M.Collins) - وهو قائد وطني أيرلندي شارك في الثورات الأيرلندية، وعضوية منظمة الشن فين، وكان من الموقعين على المعاهدة في عام 1921 - ، وأرثر بروغا (A.Brougha) عبر وساطة المطران كلن (Clune) الذي نقل اقتراح لويد جورج في 14 كانون الأول 1920 بعقد هدنة مؤقتة لمدة شهر واحد، ولكن الجانب الأيرلندي اشترط مقابل ذلك السماح للدليل إيرن أن يعقد اجتماعاته بحرية؛ ولكن لويد جورج لم يقبل بذلك. (Crowe and Others,1998, P.23)

وفي 15 كانون الأول 1920 اقترح جريفيث بموافقة كولينز وبروغا بصفتهم أعضاء الوفد الأيرلندي المفاوض إيجاد منطقة آمنة لعقد لقاء بين ممثلي الجانبين لمناقشة آلية سلام دائم، ولكن لويد جورج اشترط مقابل ذلك تسليم أسلحة الجيش الجمهوري، إلا أن الجانب الأيرلندي لم يقبل بذلك وعده استسلاماً. (Younger, 1969,P.120)

كما جرت عدة اتصالات أخرى مع ديفاليرا بعد المصادقة الملكية على لائحة حكومة أيرلندا في 23 من كانون الأول 1920،

عبر وساطة السيد الفرد كوب (Alfred Cope) مساعد وكيل وزير شؤون أيرلندا. (Nicolson , 1952,P.348 ; O'Broin,) (1920,P.81)

وقد جرت الانتخابات لبرلمان الجنوب في وقتها المحدد في 24 من أيار عام 1921، وحققت فيها منظمة الشن فين فوزاً كبيراً بحصولها على 128 مقعداً ، وحصلت جامعة كلية ترينيتي (Trinity college) على أربعة مقاعد ، بينما تمكن الاتحاديون في المقاطعات الست لأستر في الشمال من الفوز بـ 40 مقعداً من أصل 52 مقعداً ، ولكن أعضاء الشن فين لم يستلموا مقاعدهم في البرلمان الجديد محتفظين بولائهم للدايل إيرن (Marriot , 1952,P.450) وإزاء ذلك كان هناك بعض الإجراءات الرسمية التي صدرت عن الحكومة البريطانية والتي نصت على أنه : " إذا حضر أقل من نصف عدد الأعضاء الذين تم انتخابهم لبرلمان الجنوب، فإن المجلس سيُحل وفقاً لقانون حكومة أيرلندا، وتعلن الأحكام العرفية فيها بعد تعيين حكومة محلية موالية للتاج اعتباراً من 12 تموز عام 1921". (Younger , 1969,P.140)

وكان كل من كولينز وجريفيث وديفاليرا قد حصلوا على مقاعد أخرى في انتخابات برلمان الشمال التي جرت في 19 من أيار 1921 أي قبل خمسة أيام من انتخابات الجنوب (Lyons , 1973,P.425) ، أضف إلى ذلك أن الفوز الكبير الذي حققته الشن فين في الانتخابات قد دفع الحكومة البريطانية بأن تقرض سيطرتها على الموائئ الأيرلندية في 25 أيار، متذرة بأن الأيرلنديين طالما قبلوا بخوض انتخابات برلمان الجنوب فهم لا يعارضون وضع الموائئ تحت السيطرة البريطانية، لكن الجيش الجمهوري رفض هذه الإجراءات ، وردّوا عليها بإحراق مقر دائرة الخدمة المدنية في دبلن (Dublin) . (Costello , 2003, P.209; Younger , 1969, P.140)

المرحلة الثانية : (حزيران - تموز 1921)

بدأت الحكومة البريطانية في حزيران تستعد لافتتاح أعمال المؤتمر الإمبراطوري (Coyle , 1921,P.617) وفي الوقت ذاته لم تكف عن محاولاتها لتسوية الأوضاع في أيرلندا، وقد لعب الجنرال سمتس (Smuts) الذي كان ممثلاً للحكومة البريطانية في اتحاد جنوب أفريقيا (بانكس ، 1990، ص 552-553)، دوراً كبيراً في تهدئة الخلافات بين قادة الجمهورية والحكومة البريطانية، حيث وجهت له في الثالث عشر من حزيران دعوة غداء في قصر وندسور (Windsor) قرب لندن، وفي اللقاء عبّر له الملك جورج الخامس عن قلقه لفكرة افتتاحه لبرلمان أيرلندا الشمالية في بلفاست، والتي جاءت بناءً على نصيحة وزرائه، وذلك خشية أن يعتبرها أيرلنديو الجنوب من منظورهم إهانة متعمدة (Younger, 1969, P.140; O'Broin, 1991,P.83) وحينها اقترح الجنرال سمتس على الملك بضرورة اغتنام فرصة افتتاح المؤتمر، وتوجيه رسالة سلام إلى عموم أيرلندا، فقبل الملك باقتراحه، وعليه أرسل الجنرال سمتس في 14 من حزيران رسالة إلى لويد جورج جاء بمضمونها: " إن الوعد من قبل الملك بمركز الدومينيون ضمن الكومنولث البريطاني (The Oxford English Dictionary , 1933,P.597) سيقود الزعماء الأيرلنديين إلى المفاوضات، وبمقدورك مناقشة التفاصيل المالية والاستراتيجية - مع رؤساء وزراء الدومينيونات - إذا كنت تريد أن تفعل ذلك". (Nicolson , 1952,P.350)

وقبل لويد جورج فكرة الرسالة، وقام بتكليف سكرتيره الشخصي آنذاك السير إدوارد كريغ (E. Grigg) (Nicolson , 1952,P.351) بإعداد مسودة جديدة تضمنت دعوة الملك لإقامة السلام، وإنهاء الصراع في أيرلندا، وهذا ما أعلنه الملك جورج الخامس خلال خطابه في افتتاح برلمان أيرلندا الشمالية في 22 حزيران 1921. (Wells , 1923,P.1139)

وبنصيحة من الملك جورج الخامس إلى رئيس الوزراء لويد جورج بضرورة استغلال فرصة المؤتمر للتحرك في التسويات السياسية، فقد ردّ لويد جورج بإرسال رسالتين مختلفتين بهذا الشأن إلى ديفاليرا، والسير جيمس كريغ (J.Grigg) ممثل الحكومة الأيرلندية في الشمال، وتمت دعوتهما من خلال السيد الفرد كوب (A.Cope) في 25 حزيران لحضور مؤتمر يعقد في لندن (Wells , 1923,P.113) ، ومما جاء في الرسالة الموجهة إلى ديفاليرا : " بهدي من كلمات الملك، ومن أجل المؤتمر الذي سينعقد بين بريطانيا وممثلي جنوب وشمال أيرلندا، أكتب إليك لتلبية الدعوة كزعيم مختار من الأكثرية في أيرلندا الجنوبية، والسير جيمس كريغ رئيس وزراء أيرلندا لمناقشة إمكانية قيام تسوية، وبالطبع فإن الحكومة ستضمن سلامة جميع الذين سيختارون للمشاركة في المؤتمر. (Costello , 2003,P.214; Younger, 1969,P.142)

يلاحظ بالنظر إلى فحوى الرسالة، وصياغتها تعاملها مع تقسيم أيرلندا كأمر واقع من خلال تعاملها مع ديفاليرا أو كريغ على قدم المساواة، الأمر الذي قد يفرض على ديفاليرا اعترافاً بقبول التقسيم إن لَبى الدعوة من جهة، وتخليه عن منصبه كرئيس منتخب من قبل نواب الشعب الأيرلندي من جهة أخرى. ولتقادي حدوث أي من هذه الأمور ردّ ديفاليرا على رسالة لويد جورج في 28

حزيران قائلاً: " لقد تسلمت رسالتك، وأنا أرغبُ بتطبيق المبادئ التي تتفع وتمثل شعبنا، نحن نرغب في إقامة السلام بين شعبي الجزيرتين، وأنا أرى بأنه لا طريق يمكن الوصول إليه إذا كنت تنكر الوحدة الأساسية لأيرلندا، وتتحى جانباً مبدأ حق تقرير المصير لها ". (Costello , 2003,P.220; Nicolson , 1952,P.354)

وحتى يكون قرار ديفاليرا عادلاً بشأن الموقف الأيرلندي من دعوة لويد جورج، فقد بعث بدعوة لخمسة من الاتحاديين منهم جيمس كريغ، واللورد مدلتون (Lord Medleton) لحضور اجتماع يعقد في مانشن هاوس في دبلن، ولكن كريغ رفض دعوة ديفاليرا لقبوله بالدعوة الموجه إليه من لويد جورج لحضور مؤتمر لندن، في حين وافق مدلتون على الحضور. وفي الاجتماع طالب ديفاليرا بعقد هدنة مؤقتة لتأمين انعقاد المؤتمر تم رفضها بداية، لكن اللورد مدلتون استطاع إقناع لويد جورج بالموافقة، ولم يبق سوى موافقة ديفاليرا على حضور مؤتمر لندن. (Costello , 2003,P.221; Nicolson , 1952,P.355)

ونظراً لأن الخيارات التي كانت أمام ديفاليرا لم تمكنه من الوصول لحل يحفظ الوجود الفعلي للجمهورية ويعلق مسألة التقسيم، وكما أن أوضاع الحرب لم تعد في الصالح الأيرلندي نظراً للنقص الذي تواجهه قوات الجيش الجمهوري في الجنود، والمعدات، والأسلحة (Lyons , 1973,P.427)، و أن استمرار الصراع قد يولد اتجاهاً أيرلندياً يميل إلى الحل السياسي - ولو بالشروط البريطانية - ويؤلب الرأي العام الأيرلندي ضده، وذلك بإظهاره بمظهر الراض للحوار السياسي مما قد يمس مركزه السياسي كرئيس للدليل وللجمهورية فعلى هذا الأساس بعث ديفاليرا بموافقة لحضور مؤتمر لندن في 8 تموز عام 1921، وفي 10 من حزيران تم توقيع هدنة رسمية بين السير نيفيل ماكريدي (Nevil Macready) قائد القوات البريطانية في أيرلندا، والجنرال ريتشارد مالكاهاي (Richard Mulcahy) قائد أركان الجيش الجمهوري الأيرلندي. (MacManus , 1946 ,P.93)

المرحلة الثالثة : (مؤتمر لندن تموز - كانون أول 1921)

وصل وفد المفاوضات الأيرلنديين بزعامة ديفاليرا في 12 تموز 1921 إلى لندن، وكان يرافقه كل من آرثر كريفيث، وكونت بلانكت، وأوستن ستاك (A. Stack)، وروبرت بارتون (R. Barton)، وإرسكن جايلدرز (E. Childers). وقد اجتمعوا مع رئيس الوزراء لويد جورج أربع مرات طيلة عشرة أيام (Lyons , 1973,P.427)، وكان من أبرز المواضيع التي طرحت في مسار المناقشات من الجانب البريطاني : استبعاد أليستر من الحكم الذاتي، وتقديم مركز الدومينيون في الكومنولث البريطاني لأيرلندا الجنوبية في ظل الإمبراطورية (Lynch , 2015,P.82)، أما ديفاليرا فقد تمسك بفكرة الجمهورية، وناقش عدة مواضيع تمثلت بقسم الولاء للتاج، والاسم الجديد للجمهورية الأيرلندية. وبعد رفض لويد جورج لهذه المقترحات طرح ديفاليرا فكرة إقامة برلمان موحد لعموم أيرلندا، وطرح مفهوم الرابطة الخارجية (External Association) أو الارتباط الحر بالكومنولث. (Younger , 1969 ,P.147; MacManus , 1946,P.96)

وبدت مسيرة المفاوضات تتجه نحو طريق مسدود، فبينما أصر ديفاليرا على احترام خيارات أيرلندا بالوحدة، وإقامة الجمهورية المستقلة، اعتبر لويد جورج أن المسألة خاضعة للحكومة البريطانية، وأن بريطانيا ليست بموقع يجبرها على التنازل عن شروطها، وذلك على العكس من أيرلندا التي ما تزال جزءاً من المملكة وفقاً لمرسوم الاتحاد لعام 1800، وأن مركز الدومينيون مع التقسيم هو أكثر ما يمكن أن يحصل عليه الأيرلنديون. (Norman , 1971 ,P.183)

وبالرغم من الاختلاف بين الطرفين استمر لويد جورج في محاولات التفاوض مع الوفد الأيرلندي، فقد أرسل إلى ديفاليرا في 20 تموز مقترحات لإقامة معاهدة بريطانية أيرلندية تنص على : أن تتمتع أيرلندا بمركز الدومينيون في الكومنولث، والحكم الذاتي في المسائل المالية والضرائب، وأن تكون لها محاكمها الخاصة، وأن تشترك الدولتان في تحمل المسؤولية عن جزء من الدين العام الذي تدين به أيرلندا للمملكة المتحدة، وأن ينحصر دور قواتها الوطنية بأغراض الدفاع، فيما تتولى القوات البريطانية مهمة الدفاع عن بريطانيا وأيرلندا، وأن تَمَنَحَ أيرلندا التسهيلات اللازمة لغايات الدفاع للقوات البحرية والجوية الملكية على الأراضي والسواحل و الموانئ الأيرلندية (Nicolson,1952,P.356) ، ولكن ديفاليرا رفض هذه المقترحات، وأرسل رده بالرفض ، وقال بأنه سوف لن يناقشها مع الداليل بعد عودته والوفد إلى دبلن، وبالرغم من هذا الرفض إلا أن رده لم يكن نهائياً خاصة بعدما هدد لويد جورج بحرب شاملة إن لم تتم مناقشة بنود المعاهدة بين المفاوضات. (Lyons , 1969,P.428;MacManus , 1946,P.102)

وبعد عودة الوفد إلى دبلن اجتمعت حكومة الجمهورية الأيرلندية لمناقشة مقترحات لويد جورج التي قدمها في 20 تموز، وقررت رفضها فوراً، على أن ينظر بها الداليل الثاني بعد انتخابه في بداية شهر آب القادم (MacManus , 1946,P.103, Norman) (1971,P.283)، وبالفعل فإن ديفاليرا وبصفته رئيساً للداليل وزعيماً لمنظمة الشن فين رفض وحكومته مشاركة بريطانيا لهم في

الحكم، وأصرّوا على أن السيادة للآيرلنديين فقط على دولتهم (Strawson , 1998,P.166). وفي 11 آب 1921 أرسل رسالة إلى الحكومة البريطانية تضمنت رفض الداليل إيرن لمقترحات 20 تموز، والإصرار على التمسك بحق آيرلندا في تقرير مصيرها. ورفضت حكومة لويد جورج مضمون الرسالة، وصرحت الحكومة البريطانية بأنها مستعدة لمناقشة هذه المقترحات مرة أخرى مع الجانب الآيرلندي. لكن الداليل إيرن لم ينظر في هذا الرد إلا في 26 آب لانشغال أعضائه بتشكيل الحكومة الجديدة. (Lyons , 1973,P.428)

واستمرت المراسلات بين الداليل إيرن والحكومة البريطانية من 26 آب حتى 30 أيلول 1921، وخلال هذه المدة تمت دعوة ديفاليرا لحضور مؤتمر ثاني يعقد في لندن بتاريخ 11 تشرين الثاني 1921، و تضمنت دعوة لويد جورج البحث عن صيغة تجعل ربط آيرلندا بالكومنولث تتوافق مع الطموحات الوطنية الآيرلندية. (MacManus 1946,P.107;Younger , 1969,P.154)

المرحلة الرابعة : التوقيع على المعاهدة (11 تشرين أول - 6 كانون أول 1921)

لم تتمر مفاوضات مؤتمر لندن الأول عن إحراز أي تقدم في إطار المعاهدة البريطانية الآيرلندية المنشودة، ولكن الجانب الآيرلندي بعد موافقته على حضور مؤتمر لندن الثاني الذي كان مقرر انعقاده في 11 تشرين الأول بدأ بوضع أسس جديدة لعقد اتفاقية لشكل الرابطة الحرة مع الكومنولث وعرفت بمشروع "المعاهدة أ" كما قدّم ديفاليرا بمساعدة أعضاء الداليل إيرن مشروعاً (Norman , 1971,P.284) ، كان أهم ما ورد فيه : " أن على بريطانيا أن تعترف باستقلال آيرلندا، وسيادتها، وقدرتها على الإدارة، وسن القوانين، وأن تكون مشاركة آيرلندا في الكومنولث على قدم المساواة في السيادة مع الدول المشتركة فيه، وأن يكون لها تمثيلاً مستقلاً في المجلس الإمبراطوري، وأن يتم قبول ضمانات الحياد الآيرلندي الدائم تجاه القضايا العالمية، وسحب القوات البريطانية من آيرلندا خلال 14 يوم من التوقيع على المعاهدة". (Costello , 2003,P.238)

وتضمن أعضاء الوفد الآيرلندي المفاوض كل من : آرثر جريفيث رئيساً وعضوية كل من مايكل كولينز (Micheal Collins) ، وريوبارد بارتون (R. Bartun) ، ومحاميان هم جورج كافان دافي (G. Duffy) ، وإدمون أودوجاين (E. S.O' Dugain) ، ومن السكرتارية إرسكن جايلدرز (MacManus,1946 , P108). و سيروسا دوبتاي (Seorsa Dhubhthaigh) ، وقد قيدت سلطات الوفد المشارك بضرورة إعلام حكومة الجمهورية الآيرلندية وبشكل مستمر عن سير المفاوضات، وخاصة في المسائل الجوهرية التي تستلزم اتخاذ قرار بشأنها ، إذ لا بد من إعلام الحكومة بذلك، وانتظار ردها قبل اتخاذ القرار النهائي، وخاصة فيما يتعلق بقبول، أو رفض، أو تعديل المقترحات الآيرلندية. (Lyons , 1973,P.430-431)

ولم يرغب ديفاليرا في المشاركة في المفاوضات، حيث رأى عدم وجود مبرر لحضوره ؛ ليقينه بعدم حصوله على أكثر مما عرضه لويد جورج في مؤتمر لندن الأول، ، أنه ومن وجهة نظره وجد أن بقاءه في آيرلندا أفضل لدعم المتطوعين الآيرلنديين، انطلاقاً من مركزه السياسي كزعيم لمنظمة الشن فين، ورئيساً للجمهورية والحكومة، ولدوره الذي لم ينسه الآيرلنديون في ثورة الفصح في عام 1916. (Lynch , 2015,P.83)

وبعد وصول الوفد الآيرلندي إلى لندن في 10 تشرين الأول 1921 كان الوفد البريطاني قد تشكل برئاسة لويد جورج وعضوية كل من : المستشار الأعلى لبريطانيا العظمى اللورد بيركنهيد (Lord Birkenhead)، ووزير المستعمرات تشرشل (W. Churchill) ، ووزير الحربية ورثغتون ايفانز (W. Evans)، ورئيس مجلس العموم اوستن شامبرلين (A. Chamberlain) ، ووزير شؤون آيرلندا السير هامر كرينوود (H. Greenwood)، والمدعي العام غوردن هيوارت (Gordon Hewart) . (Nicolson , 1952,P.357)

بدأت الجولة الأولى من المفاوضات بمناقشة لويد جورج أسباب رفض الآيرلنديين لمقترحات الـ 20 من تموز موضحاً أن حكومته عندما طالبت بوجود تسهيلات لها في الموائئ الآيرلندية فإنها لم تكن ترغب بالسيطرة العسكرية على آيرلندا. أما جريفيث فقد بدأ مناقشاته بقضية العلاقة مع أستر ، وأنه لا بد من ترك الخيار للشعب الآيرلندي على العموم بشأنها، ولأن لويد جورج كان حريصاً على إرضاء المحافظين والأتاحديين في مجلس العموم والممثلين بونار لو (Bonar Law)، والسير ادوارد كارسن (E.Carson) فإنه حصر مبدأ الاختيار بألستر وحدها (Costello , 2003,P.246; Younger , 1969,P.162) . لكن جريفيث لم يستسلم، وأراد الحصول على أقل خيار ممكن، فطالب أن يكون التصويت في مسألة أستر على أساس عدد الكنائس والأديرة في كل منطقة حتى يضمن بذلك عودة مقاطعتي فرمانة (Fermanagh)، وتيرون (Tyrone) ذوات الأكثرية الكاثوليكية إلى الجمهورية الآيرلندية. (O'Broin,1991,P.105;Younger , 1969,P.162)

واستمرت المفاوضات بين وفد الداييل إيرن والحكومة البريطانية، وفي 21 من تشرين الأول 1921 أعاد لويد جورج طرح المطالب الثلاث على الوفد الأيرلندي وهي : تحديد الموقف من الولاء للملك والتاج، والمشاركة في الكومنولث البريطاني على قدم المساواة مع بقية الدومينيونات، ومنح التسهيلات التي تطلبها الحكومة البريطانية، وبعد رفض جريفيث لهذه المطالب طرح في 24 تشرين الأول مشروع معاهدة الارتباط الحر المتفق عليها من قبل الداييل إيرن (Lyons , 1973,P.431) ، وأكد على ضرورة اعتراف بريطانيا باستقلال أيرلندا، وأن تقوم الحكومة البريطانية بإطلاع الدول، ورئيس مجلس عصبة الأمم على موادها، كما طالب بضمانات دولية من العصبة والولايات المتحدة الأمريكية بحياد أيرلندا الدائم مستقبلاً. (Costello , 2003,P.256)

وأخذ محور المفاوضات بعد ذلك يتجه إلى أسلوب المساومة، فقد أدرك لويد جورج أهمية أُلستر لايرلندي الجنوب، حيث تعتبر معبراً لهم للوصول إلى الإمبراطورية البريطانية، فعرض على جريفيث تساوي التمثيل البرلماني لبرلماني الشمال والجنوب في مجلس شوري أيرلندا مقابل منحه تسهيلات بحرية في الموانئ الأيرلندية (Lyons , 1973,P.432) . وبعد مشاورات مع ديفاليرا أبدى جريفيث موافقته، ولكن لويد جورج واجه معارضة في مجلس العموم من الاتحاديين تجاه سياسته مع الأيرلنديين (Hancock , 1937,P.140) ، ولمواجهة ضغط المعارضة طلب لويد جورج من جريفيث وكولينز أثناء لقائه بهما في منزل تشرشل في 30 تشرين الأول تزويده بموافقة خطية منهما على المطالب البريطانية، فبعثا بها في الثاني من تشرين الثاني 1921 فكانت هذه الموافقة حجة للويد جورج للمضي بسياسته. (Younger, 1969,P.168)

وفي الخامس من تشرين الثاني أبلغ لويد جورج السير كريغ ممثل الأيرلنديين في أُلستر بتبعية برلمان الشمال لمجلس أيرلندا، ولكن كريغ رفض ذلك الأمر قطعاً؛ فهدد لويد جورج بالاستقالة إن لم يقبل كريغ بذلك (Norman , 1971,P.283). وعلى الرغم من أن الخلاف بين الوفد البريطاني والأيرلندي كان يتمحور حول وضع أُلستر من التقسيم المقترح، إلا أن الأيرلنديين في أُلستر والذين يمثلهم السير جيمس كريغ لم تكن لديهم أي مشاركة في المؤتمر. ويمكن رد ذلك إلى أن منصب كريغ غير المستقر في أُلستر كان يشكل نقطة خلاف أساسية، إضافة إلى أن الشن فين لم تعترف بموقعه كرئيس لمجتمع منفرد أنشأه القانون البريطاني، حيث كان يعتبر نفسه قائداً على أقلية مجتمعية ضمن دولة أيرلندا. (Hancock , 1937,P.141).

وشجع تشرشل واللورد بيرغنهايد جريفيث وكولينز على القبول بما عرضه لويد جورج، والمتضمن تشكيل لجنة حدود يمكن أن تلحق جزءاً كبيراً من المقاطعات ذات الأثرية الكاثوليكية وهي: (فرمانة، تيرون وأجزاء من أرماخ (Armagh) ولندن دييري (Londonderry) بالجنوب، وذلك حتى لا تتمكن أيرلندا الشمالية من البقاء منفردة فيتحتم عليها الانضمام إلى الدولة الأيرلندية، وهو الأمر الذي دفع جريفيث على الموافقة على المقترح بعد موافقة ديفاليرا على ذلك. (MacManus , 1946,P.155)

وأبلغ لويد جورج السير جيمس كريغ بموافقة الوفد الأيرلندي على الولاء للتاج، والسماح بتقديم التسهيلات اللازمة للقوات البريطانية البحرية والجوية على الأراضي الأيرلندية، وفي الموانئ الأيرلندية مقابل توحيد أيرلندا في مجلس أيرلندا، ولكن كريغ رفض فكرة التوحيد فعرض لويد جورج مرة أخرى على جريفيث في الأول من كانون الأول 1921 إمكانية استبعاد أُلستر لفترة مؤقتة، ولمدة عام واحد حتى يقرر برلمانها إن كانت ستضم للجنوب، أو أن تبقى على اتحادها مع التاج (Younger , 1969,P.284-285) ، وقد رد وفد المفاوضات الأيرلنديين في الرابع من كانون الأول بإعداد مقترحات جديدة تضمنت الموافقة على مطالب بريطانيا مقابل وحدة أيرلندا. ورفضت الحكومة البريطانية هذه المقترحات بدايةً، ولإنهاء صراع المفاوضات قدم لويد جورج مشروع معاهدة أخير في 5 كانون الأول 1921، ووضع الحرب خياراً بديلاً أن رفض الوفد الأيرلندي قبوله (Costello , 2003,P.266) . ولما لم تعد الخيارات متاحة أمام الوفد الأيرلندي وافق كل من كريفيث، وكولينز ودوكن على المقترحات، وطلبوا من روبرت بيرتون الذي كان متردداً في القبول الموافقة بدلاً من أن يتحمل الشعب الأيرلندي تبعات حرب مستقبلية وغير متكافئة... (Wells, 1923,P.1140) وفي صباح يوم الثلاثاء السادس من كانون الأول 1921 تم التوقيع على المعاهدة التي عرفت باسم "معاهدة أيرلندا الحرة"، وأبلغ الملك جورج الخامس بذلك، إذ عبر عن سروره بوضع حل للمسألة في أيرلندا. (Nicolson , 1971,P.260- P.269)

(261;Costello , 2003)

وفي واقع الأمر فإن المعاهدة التي جاءت لتعلن قيام دولة أيرلندا الحرة لم تكن استسلاماً أو خضوعاً من طرف الوفد الأيرلندي ممثلاً ب جريفيث وكولينز، بقدر ما كانت تميل إلى العقلانية والواقعية في ميزان الأمور. وإن ما كان يواجهه أعضاء الوفد من تردد على توقيع المعاهدة فإنه يعود إلى أن أعضاء الوفد المشارك لم يكونوا على خبرة كبيرة في المفاوضات السياسية، كما أنهم لم يرغبوا بإحداث خرق في التعليمات التي أوصاهم بها رئيس الحكومة ديفاليرا، وحيث أن مشروع المعاهدة الذي أعده ديفاليرا لم يكن واضحاً بشكل يمكن المفاوضات من إقناع الحكومة بشروطه، وفي حين كان من الضرورة حضوره شخصياً لإقناع الأطراف البريطانية بما

يعتقد به شخصياً، تبعاً لحنكته، ودكائه السياسي. (Murphy, 1975, P.30-31)

ويضاف إلى ذلك الاختلاف في أسلوب الوصول للهدف المنشود بين جريفيث وكولينزمن جهة وبين ديفاليرا من جهة أخرى، حيث أن جريفيث وكولينز كان كلاهما يؤمن بمبدأ المقاومة السياسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال انطلاقاً من الفارق الواقعي بين الإمكانيات الأيرلندية والبريطانية، كما أن جريفيث ومنذ تأسيسه لمنظمة الشن فين في عام 1905 (O'Broin, 1991, P.106-107) لم يكن واضعاً في حساباته شكل الحكم مستقبلاً ملكي أم جمهوري، فكانت مهمته تنحصر في الوصول إلى الاستقلال ضمن أطر سياسية بعيدة عن أي أضرار يمكن أن تلحق بالأيرلنديين، وهذا بالفعل ما لمسناه منذ ثورة الفصح في عام 1916 حيث أنه لم يتم تبليغه منذ البداية بقيام الثورة، وذلك على العكس من أسلوب ديفاليرا في تعامله مع القضية الأيرلندية، حيث كان يهدف أيضاً الوصول إلى الاستقلال، وإقامة الجمهورية الأيرلندية بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة فكان أسلوبه ثورياً متشدداً. (Beckett, 1966, P.452)

بنود المعاهدة البريطانية - الأيرلندية

اشتملت المعاهدة البريطانية الأيرلندية التي تم التوقيع عليها في السادس من كانون الأول 1921 على ثمانية عشرة مادة (Curtis and McDowell, 2012, P.322-325)، و تناولت أسساً عامة شكلت العلاقة بين جمهورية أيرلندا الحرة والإمبراطورية البريطانية من حيث وضعها الدستوري، وارتباطها بالبرلمان والتاج، ومنح التسهيلات اللازمة للقوات البريطانية على الأراضي وفي الموانئ الأيرلندية، وتناولت أطر العلاقة بين أيرلندا الحرة في الجنوب وألستر في شمالها الشرقي. (Dawson, 2006, P.230). جاءت المعاهدة التي وقعت بريطانيا مع أيرلندا في 18 بنداً كالاتي:

1. تُمنح أيرلندا صفة الدومينيون في إطار الإمبراطورية البريطانية، وتتمتع بنفس المركز القانوني الذي تتمتع به دومينيونات كل من: كندا، وأستراليا، ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا في إطار الإمبراطورية، وأن تُمنح برلماناً ذي سلطاتٍ لسن القوانين، وحكومةً مسؤولةً أمامه، ويجب أن تعرف أيرلندا باسم دولة أيرلندا الحرة.
2. تناولت المادتين الثانية والثالثة شكل العلاقة بين دولة أيرلندا الحرة وبين البرلمان والتاج البريطانيين، ونصتا على أن تكون العلاقة على غرار شكل علاقة الدومينيون الكندي بهما، وتتمثل هذه العلاقة بتعيين ممثلٍ للتاج في دولة أيرلندا الحرة بنفس الطريقة التي يُعين بها الحاكم العام في كندا، ومن موجبات العلاقة أن يؤدي أعضاء البرلمان في دولة أيرلندا الحرة يمين الولاء للتاج البريطاني والذي ينص على: - "أنا (الاسم) أقسم رسمياً بالإيمان الصادق والولاء لدستور الدولة الأيرلندية الحرة وسيادة القانون، بأن أكون مخلصاً لجلالة الملك جورج الخامس، وورثته وخلفائه الشرعيين، بحكم المواطنة المشتركة لأيرلندا مع بريطانيا العظمى وعضويتها في رابطة الشعوب التي تكون الكومنولث البريطاني".
3. أن تشارك دولة أيرلندا الحرة في تحمل نسبة عادلة من مبلغ الدين العام، الذي بذمة المملكة المتحدة حتى تاريخ التوقيع على المعاهدة، وعن دفع معاشات الحرب كما هي موجودة في ذلك التاريخ، كما يتم تحديد مقدار هذه المبالغ في حالة عدم الاتفاق من خلال التحكيم من شخص مستقل أو أكثر يكون من مواطني الإمبراطورية البريطانية.
4. وفي مجال العلاقات الدفاعية، فقد تناولت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة تحديد هذه العلاقات بحيث تتولى القوات البريطانية مستقبلاً مهمة الدفاع عن دولة أيرلندا الحرة؛ وحتى تتمكن هذه القوات من القيام بمهمتها الدفاعية، فإنه يجب على دولة أيرلندا الحرة تقديم كل التسهيلات اللازمة لها على الأراضي، وفي الموانئ الأيرلندية في ظروف السلام أو الحرب بناءً على طلب من الحكومة البريطانية، وقد تضمن الملحق الأول في المعاهدة تحديد أماكن التسهيلات للقوات البريطانية.
5. وبهدف ضمان الالتزام بمبدأ التقييد الدولي للأسلحة، فإنه إذا أنشأت حكومة الدولة الأيرلندية الحرة قوة دفاع عسكرية من أجل الاحتفاظ بها، فإنه لا يجوز أن يتجاوز حجم هذه المؤسسات حجم المنشآت العسكرية الموجودة في بريطانيا العظمى.
6. يجب أن تكون موانئ بريطانيا العظمى والدولة الأيرلندية الحرة مفتوحة بحرية لسفن الدولة الأخرى عند دفع تعرفه الموانئ والمستحقات الأخرى.
7. أن توافق حكومة الدولة الأيرلندية الحرة على دفع تعويض عادل للقضاة والمسؤولين وأفراد قوات الشرطة وغيرهم من الموظفين العموميين الذين يتم تسريحهم من قبلها أو الذين يتقاعدون بسبب تغيير الحكومة، وشريطة أن لا يسري هذا الاتفاق على أفراد قوة الشرطة المساعدة أو على الأشخاص الذين وتم تجنيدهم في بريطانيا العظمى لقوات الشرطة الملكية الأيرلندية خلال العامين التاليين لتاريخ هذا الاتفاق. وتحمل الحكومة البريطانية مسؤولية التعويض أو المعاشات التي قد تدفع لأي من هؤلاء الأشخاص الذين تم استثنائهم.

8. تناولت المادة 11 من المعاهدة تعليق شمول أيرلندا الشمالية أو خضوعها لسلطات حكومة دولة أيرلندا الحرة لمدة شهر بعد التصديق على المعاهدة من قبل برلمان كل طرف، وخلال هذه المدة فإنه يتعين على برلمان الشمال أن يحدد خياره في الانضمام إلى دولة أيرلندا الحرة، أو البقاء على الاتحاد مع التاج البريطاني .

9. أوضحت المادة 12 أنه في حال اختارت أيرلندا الشمالية البقاء ضمن التاج البريطاني، تُشكل وفقاً لذلك لجنة من ثلاثة أعضاء يمثلون دولة أيرلندا الحرة وأيرلندا الشمالية وبريطانيا برئاسة ممثل من بريطانيا، وذلك من أجل تثبيت الحدود بين دولة أيرلندا الحرة وأيرلندا الشمالية وفق رغبات السكان، ومراعاة الظروف الجغرافية والاقتصادية بينهما .

10. وفي المادة 14 ووفقاً لأغراض المادة السابقة، فإن أعضاء برلمان أيرلندا الجنوبية يمارسون سلطتهم في انتخاب مجلس أيرلندا بموجب قانون حكومة أيرلندا لعام 1920، وذلك بعد تشكيل برلمان الدولة الأيرلندية الحرة .

11. أكدت المادة 15 على أنه وبعد انتهاء الشهر المذكور في المادة 12 من هذه المعاهدة، و لم يتم تقديم أي اختيار من قبل أيرلندا الشمالية، فإن برلمان وحكومة أيرلندا الشمالية سوف يواصلان ممارسة صلاحياتهما المخولة لهما بموجب قانون حكومة أيرلندا لعام 1920.، لكن يجب أن يكون لبرلمان وحكومة دولة أيرلندا الحرة في أيرلندا الشمالية (فيما يتعلق بالمسائل التي لا يتمتع فيها برلمان أيرلندا الشمالية بسلطة إصدار قوانين) نفس السلطات الممنوحة في بقية أيرلندا، مع مراعاة الأحكام الأخرى التي قد يتم الاتفاق عليها بالطريقة الواردة أدناه :

- في أي وقت بعد تاريخ التوقيع على المعاهدة، يجوز لحكومة أيرلندا الشمالية والحكومة المؤقتة لأيرلندا الجنوبية التي تم تشكيلها فيما بعد أن تجتمع لعرض مناقشة الأحكام التي تخضع لها المادة السابقة وهذه الأحكام قد تشمل:

(أ) الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بالرعاية في أيرلندا الشمالية.

(ب) الإجراءات فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات في أيرلندا الشمالية.

(ج) الإجراءات المتعلقة برسوم الاستيراد والتصدير التي تؤثر على التجارة أو الصناعة في أيرلندا الشمالية.

(د) الضمانات للأقليات في أيرلندا الشمالية.

(هـ) تسوية العلاقات المالية بين أيرلندا الشمالية ودولة أيرلندا الحرة.

(و) إنشاء قوات مسلحة محلية في أيرلندا الشمالية، وتحديد علاقتها مع قوات الدفاع في دولة أيرلندا الحرة وأيرلندا الشمالية على التوالي، وإذا تم الاتفاق على أي من أحكام الاجتماع - بموجب المادة 14-، يسري مفعولها كما لو تم تضمينها ضمن الأحكام التي تخضع لممارسة صلاحيات البرلمان وحكومة دولة أيرلندا الحرة في أيرلندا الشمالية بموجب المادة 14 من هذا القانون.

16. لا يجوز لبرلمان دولة أيرلندا الحرة ولا برلمان أيرلندا الشمالية إصدار أي قانون سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لحضر أي دين أو تقييد الممارسة الحرة له، أو إعطاء أي تفضيل أو فرض أي إعاقة بسبب المعتقد الديني أو الوضع الديني، أو التأثير بشكل ضار على حق أي طفل في الذهاب إلى مدرسة تتلقى المال العام دون حضور التعليم الديني في المدرسة أو القيام بأي تمييز فيما يتعلق بالمساعدة الحكومية بين المدارس الخاضعة لإدارة الطوائف الدينية المختلفة أو الانحراف عن أي طائفة دينية أو أي مؤسسة تعليمية أي من ممتلكاتها باستثناء لأغراض المرافق العامة وعلى دفع التعويض.

17. خلال الفترة الفاصلة التي يجب أن تنقضي بين تاريخ التوقيع على المعاهدة، وصدر دستور برلمان وحكومة دولة أيرلندا الحرة وفقاً لذلك، يتم اتخاذ خطوات فورية لانتخاب أعضاء برلمان الدوائر الانتخابية في أيرلندا الجنوبية، ولتكوين حكومة مؤقتة، تُنقل إليها السلطات المؤقتة الصلاحيات والآليات اللازمة لأداء واجباتها من قبل الحكومة البريطانية، بشرط أن يكون كل عضو في هذه الحكومة المؤقتة قد أبدى كتابته قبوله أو قبولها لهذه المعاهدة. لكن هذا الترتيب لا يعتبر ساري المفعول بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ التوقيع على المعاهدة.

18. تقدم هذه المعاهدة على الفور من قبل حكومة صاحب الجلالة للموافقة عليها من البرلمان والموقعين الأيرلنديين، وإذا تم اعتمادها، يتم التصديق عليها بما يتوافق مع التشريع.

وتضمنت الاتفاقية أيضاً مرفقاً مفصلاً يتعلق بالتسهيلات والممتلكات التي ستمنح لبريطانيا بموافقة الحكومة الأيرلندية في الموانئ الأيرلندية، كحقوق الدفاع وإنشاء منشآت التخزين والمحطات اللاسلكية، والمنارات، والعوامات وعمليات الصيانة المستقبلية .

وقع المعاهدة عن الوفد البريطاني عدة أشخاص كان من أبرزهم لويد جورج، وونستون تشرشل، وعن الجانب الأيرلندي آرثر جريفيث، ومايكل كولينز . (وللمزيد أنظر: منشورات وزارة الخارجية الأيرلندية، الوثيقة رقم (DE 2/304/1 214) لندن، 6

ديسمبر 1921) (Documents on Irish Foreign Policy(1998).1919-1922, Vol. 1)

الموقفان البريطاني والأيرلندي من المعاهدة :

أ- الموقف البريطاني

لم تكن ردة الفعل متشابهة بين الأوساط البريطانية على المعاهدة ، فقد عبر لويد جورج عن سعادته بالتوقيع عليها وواصفاً يوم التوقيع بأنه من أعظم الأيام في تاريخ الإمبراطورية البريطانية (Younger , 1969,P.191) ، كما أن الحكومة البريطانية اتخذت عدداً من الإجراءات حتى تضمن موافقة الداليل ايرن عليها، حيث أفرج الجنرال ماكريدي في السابع من كانون الأول 1921 عن 4000 معتقل أيرلندي داخل السجون البريطانية. (Lynch, 2015,P.85)

و جرت كذلك مناقشة مواد المعاهدة في البرلمان البريطاني في 14-16 كانون الأول 1921، ولم تكن هناك أي معارضة ؛ بل تم التصويت عليها في مجلس العموم واللوردات بتاريخ 16 كانون الأول عام 1921، وأقرت عبر المجلسين بأغلبية 343 صوتاً في مجلس العموم، و149 صوتاً في مجلس اللوردات، وبذلك تمت المصادقة عليها في البرلمان. (; MacManus 1946,P.143 ; Alderman , 1972,P.145) .

ب- الموقف الأيرلندي من المعاهدة

بعد أن تم التوقيع على المعاهدة في صباح السادس من كانون الأول 1921 لم تكن الأخبار قد وصلت بعد إلى أيرلندا الجنوبية. وفي المساء علم ديفاليرا بأمر المعاهدة بعد أن سلمه إدمون أودجاين عضو الوفد الأيرلندي المفاوض نسخة من المعاهدة التي جرت مع الجانب البريطاني (Norman , 1971,P.286;Costello 2003,P.270) ، وقد تلقى ديفاليرا نبأ المعاهدة بخيبة أمل كبيرة، واجتمع بعدها مع أعضاء الحكومة المؤقتة، وقرروا أن يُصدر الوفد المفاوض، والذي بقي مقيماً في لندن بياناً برفض المعاهدة بحجة أنهم مفاوضين وليسوا مخولين بإمضاء أي اتفاقية دون علم الداليل ايرن (Younger , 1969,P.197) ؛ بل حتى أنه أراد طرد الموقعين عليها من الحكومة ؛ إلا أن وليم كوسغريف (William Cosgrave) أحد أبرز الوزراء في الداليل ايرن (Lynch 2015,P.14)، اقترح منحهم فرصة أخرى لشرح الموقف فوافق ديفاليرا على ذلك. (Norman , 1971,P.286) وفور وصول الوفد المفاوض عقدت الحكومة اجتماعاً في 8 كانون الأول 1921 لمناقشة الموقف ، و بدأ من خلال المناقشات الطويلة انقسام بين أعضاء الحكومة، بين فريق مؤيد للمعاهدة ويرأسه آرثر جريفيث، وفريق معارض بزعامة ديفاليرا. (, Murphy 1975,P.38;O'Broin , 1991,P.114)

وافق أعضاء الداليل ايرن على عرض المعاهدة للنقاش، وقرروا الاجتماع في كلية دبلن في 14 كانون الأول عام 1921 لمناقشة مواد المعاهدة، وتقرير الحكومة المكون من 338 صفحة (Norman , 1971,P.287;O'Broin , 1991,P.114) ، وفي الاجتماع تركزت المناقشات حول استقلال أيرلندا، ولم يأخذ بالحسبان شكل الدولة المتفق عليها جمهورية أم دولة حرة، واعتبر المؤيدون للمعاهدة ؛ أنها أفضل صفقة يمكن التوصل إليها، كما قال كولنز مجادلاً : " إن لم تمثل هذه المعاهدة الحرية التي تشدها جميع الأمم، إلا أنها مثلت الحرية لتحقيق ذلك " (Lynch , 2015,P.85) . أما الأطراف المعارضة للمعاهدة فقد كانت وجهة نظرهم بأن المعاهدة التي تم التوقيع عليها لن تنهي النزاع بأي حال من الأحوال، بل جاءت لتؤكد حتمية الانفصال، وهذا يتعارض مع ما تشده الأمة الأيرلندية من الاستقلال التام لجميع أيرلندا، وقد تمثل ذلك بمشروع ديفاليرا الذي كان قد طرحه لتعديل مواد المعاهدة، والذي عرف باسم " الوثيقة الثانية" لمشروع المعاهدة (Document No. 2) (Costello , 2003,P.270; Norman) (Lynch , 1971,P.287) ، وجاء في مقدمة هذا المشروع : " إن مواد المعاهدة التي تم التوقيع عليها في لندن بتاريخ 6 كانون الأول 1921 لا تتناسب والطموحات الأيرلندية، والتي تم التعبير عنها بحرية في الانتخابات المنعقدة خلال السنوات الثلاث الماضية، ولا يمكن أن تكون أساساً للسلام بين الأيرلنديين والشعب البريطاني" . (Murphy , 1975,P.39)

و تباينت ردود أفعال الشارع الأيرلندي بين مؤيد للمعاهدة ومعارض لها، ورأى رجال الدين الوقوف إلى جانب المعاهدة، و أيدهم عدد كبير من الناس البسطاء الذين كانوا يحملون بنوم هادئ، و حياة كريمة، بعيدة عن العنف الذي شهده أيام حرب الاستقلال، كما وقف عدد كبير من قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي إلى جانبها، وفي حين عارضها قسم آخر من القادة وعلى رأسهم وزير الدفاع كاثل بروغا (C. Brugha) (Lyons , 1973,P.440; MacManus , 1946,P.145) ، وعارضها أيضاً فوج صغير من النواب النساء ، وكان على رأسهن السيدة ماري ماكسويني (Mary MacSwiney) شقيقة البطل وعمدة مقاطعة كورك تيرانس ماكسويني، وأرملة القائد توم كلارك (Tom Clark) أحد قادة ثورة الفصح 1916. (Murphy , 1975,P.41)

لم تتل "وثيقة مشروع المعاهدة الثانية" أي تأييد من قبل الداليل ايرن، ولم يتم طرحها للمناقشة العامة، فهي لم تقدم أي جديد فيما يخص أمر التقسيم، وتقرر تأجيل جلسة الداليل للنظر في المشروع مرة ثانية لما بعد عطلة عيد الميلاد في كانون الثاني عام

1922 (Lyons, 1973,P.441). وتابع الداليل اجتماعاته منذ بداية عام 1922، و احتدم الخلاف بين زعيم المؤيدين للمعاهدة جريفيث من الشن فين، وبين ديفاليرا كزعيم ثوري للمعارضة من الشن فين، ثم اجتمع الداليل في الثامن من كانون الثاني 1922 و طرحت المعاهدة للتصويت، فنالت 64 صوتاً مؤيداً مقابل 57 صوتاً معارضاً، وبذلك أقر الداليل المعاهدة، وصادق عليها بأغلبية 7 أصوات. (Alderman, 1972,P.145-146)

وفي التاسع من كانون الثاني عام 1922 قدم ديفاليرا استقالته للداليل الذي قبلها، وانتخب جريفيث رئيساً للداليل وبفارق صوتين عن ديفاليرا في 14 كانون الثاني عام 1922، وليعقد الداليل أول اجتماع له برئاسة جريفيث في 15 كانون الثاني. (O'Broin , 1991,P.115 ; Lynch , 2015,P.87)

نتائج المعاهدة البريطانية الأيرلندية

حلت الدولة الأيرلندية الحرة بعد التوقيع على المعاهدة البريطانية الأيرلندية محل الجمهورية الأيرلندية التي تأسست بعد الاجتماع الأول للداليل في 21 كانون الثاني عام 1919، وتم تأسيس الحكومة المؤقتة التي نادى بها الداليل (Curtis and McDowell , 2012,P.322). وبموجب المعاهدة ألغي مرسوم الاتحاد العام الذي كانت قد أقرته الإمبراطورية البريطانية في عام 1800 بزوال مبرراته، إذ أكدت المعاهدة على التقسيم الواقعي لأيرلندا، وأصبحت أيرلندا الجنوبية تعرف باسم دولة أيرلندا الحرة، و تتمتع بصفة الدومينيون في الكومنولث البريطاني الذي يترأسه الملك، ويمثله في الدومينيونات الحاكم العام (Governor General) (Norman , 1971,P.291) وهذا يعني إلغاء منصب نائب الملك ووزير شؤون أيرلندا. واحتفظت أيرلندا الجنوبية ببرلمان مؤلف من 128 عضواً، ويمتلك السلطة اللازمة لإصدار القوانين. (Marriot , 1952,P.450)

وأقرت المعاهدة واقع التقسيم فبعد التصديق على المعاهدة، ووفقاً لأحكام المواد: 11، و12، و14، و15 قرر برلمان أيرلندا الشمالية عدم الانضمام للدولة الأيرلندية الحرة، فأصبحت بذلك أيرلندا مقسمة إلى أيرلندا الشمالية التي احتفظت بحكومة محلية، وبرلمان مؤلف من 52 عضواً (Marriot , 1952,P.450)، ويمثلها في مجلس العموم البريطاني عدد من الأعضاء يتم انتخابهم في الدوائر الانتخابية لأيرلندا الشمالية بنفس الطريقة التي يجري بها انتخاب أعضاء مجلس العموم البريطاني (Curtis and McDowell , 2012,P.324)، وضمت أيرلندا الشمالية ست مقاطعات وهي انتريم، وأرمالك، وداون، وفيرمناك، ولندن ديري، وثيرون، ومساحتها حوالي 14000 كم²، وكان عدد سكانها في ذلك الوقت حوالي 1581696 نسمة. (Fletcher , 1921,P.139) وأما القسم الثاني فكان دولة أيرلندا الحرة التي تكونت من ستة وعشرين مقاطعة، وبلغت مساحتها 70822 كم²، وعدد سكانها حوالي 2.973000 نسمة (Gwynn , 1928,P.20).

نتائج المعاهدة:

أولاً: تأسيس دولة أيرلندا الحرة وقيام الحرب الأهلية (1922-1923)

حكومة مايكل كولينز المؤقتة وانقسام أيرلندا (15 كانون الثاني - 22 آب 1922)

وبدأت الأطراف المؤيدة للمعاهدة بعد تصديقها بتشكيل حكومة لدولة أيرلندا الحرة، ففي 14 كانون الثاني 1922 تم إرسال دعوة إلى الممثلين المنتخبين لمنطقة المقاطعات الستة والعشرين لحضور أول اجتماع لبرلمان أيرلندا الجنوبية من قبل آرثر جريفيث، بصفته كان رئيساً للوفد الأيرلندي المفاوض، وزعيماً للداليل ايرن (Norman, 1971,P.190; O'Broin 1991,P.120). وقد حضر الاجتماع الأعضاء المؤيدين للمعاهدة، وتغيب المعارضون لها. وتم تشكيل حكومة أيرلندا المؤقتة برئاسة مايكل كولينز، وضمت الحكومة أسماء جديدة في الحياة السياسية الوطنية الأيرلندية. (Hancock, 1937,P.152; MacManus, 1946,P.145)

وفي 16 كانون الثاني 1922 انتقلت الحكومة المؤقتة إلى قصر دبلن، والذي شغل موقع الإدارة البريطانية لقرون. وبدأت عملية نقل السلطات الإدارية، ووضعت الحكومة المؤقتة جميع الدوائر، والأقسام التي تم استلامها من الحكومة البريطانية تحت إدارتها المباشرة، كما أخذ كولينز بالتنقل بين لندن ودبلن لإتمام الإجراءات الإدارية الخاصة بنقل السلطة (Lyons, 1973,P.452)، حيث تم إجلاء القوات البريطانية من جميع المقاطعات الستة والعشرين التابعة لحكومة أيرلندا، بما فيها قوات الشرطة الأيرلندية الملكية، وقوات الأسود والكاكي، والقوات المساندة. وحلت محلها قوات غير مسلحة من الحرس المدني الأيرلندي (Civil Guards) (Murphy , 1975,P.45-46). كما رافقت حملة الجلاء تغيير الأسماء الإنجليزية للشوارع، والمساحات بأسماء أيرلندية محلية لإعادة الروح الوطنية، والصبغة المحلية الأيرلندية، وإضفاءها على الحكومة الجديدة. (Norman , 1971,P.289)

وكانت ردة فعل الجيش الجمهوري متوقعة، بسبب تباين مواقف القادة من المعاهدة، إذ انقسم ولاء الجيش الجمهوري الأيرلندي بين الحكومة والمعارضة، فعرف القسم الموالي للحكومة بالجيش الوطني (National Army) بقيادة الجنرال ريتشارد مالكا هي (R. Mulcahy)، وبقي القسم المعارض تحت اسم الجيش الجمهوري الأيرلندي، وعرفوا أيضاً بالجيش غير النظامي (Irregulars Army)، وهو الجناح العسكري لمنظمة الشن فين. (Alderman , 1972,P.184;MacManus , 1946,P.151)

وكان على كولينز حتى يتسلم الإدارة المباشرة بشكل كامل أن يسوي عدداً من القضايا وعلى رأسها : الحصول على تفويض مباشر من البرلمان المنصوص عليه في المعاهدة، وولاية غير مباشرة من الدليل نفسه بعد تصويت الأغلبية لصالح المعاهدة. وبما أن إدارة كولينز تمتلك القوة والمعدات التي سلمها البريطانيون، فقد أصبحت مهمتها ذات شقين : أولهما: إعداد دستور للدولة الأيرلندية الحرة، وثانيهما : الحفاظ على شروط الأمن والنظام، التي من شأنها أن تمكن حكومته من الحصول على تصويت الشعب الأيرلندي على بنود المعاهدة. (Hancock , 1937,P.153)

وحاول كولينز الاتصال بأيرلندا الشمالية، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الحدود بين القسمين الشمالي والجنوبي، وهنا أقدم كولينز على عقد اجتماع مع السير جيمس كريغ رئيس حكومة أيرلندا الشمالية في لندن في 21 كانون الثاني عام 1922، وطالب كولينز في الاجتماع تثبيت الحدود وفقاً لمرسوم حكومة أيرلندا العام 1920، وعملاً بأحكام المادة 12 من المعاهدة (Beckett , 1966,P.458). كما وعد بإنهاء المقاطعة الاقتصادية بين بلفاست ودبلن، وضمن إنهاء الغارات من قبل الجيش الجمهوري، مقابل تعهد كريغ ضمان حماية حقوق الأقلية الكاثوليكية في المقاطعات الشمالية (Budge and O'leary , 1973,P.141)، ولكن كريغ رفض ما عرضه كولينز، وذلك خوفاً من أنه لو تم الاتفاق بتثبيت الحدود فإن ذلك سوف يعني عودة مقاطعتي فرمانة وتيرون، وأجزاء واسعة من مقاطعة لندن ديري، وداون وأرماك إلى دولة أيرلندا الحرة، وبناءً عليه لم يتم الاتفاق، وبقيت مسألة الحدود معلقة بين الطرفين. (Norman , 1971,P.291)

ثانياً : النزاع الحدودي بين الشمال والجنوب

استمر النزاع على المناطق الحدودية بين المعارضين الجمهوريين وأيرلنديي الشمال، وأدت إلى حدوث مناوشات بين الأقلية الكاثوليكية وإلى جانبها 8 آلاف عنصر مسلح من عناصر الجيش الجمهوري الأيرلندي الذين كانوا قد تسللوا عبر الحدود باتجاه الشمال و(O'Broin,1991, P. 122 ; Norman, 1971 P. 294)، وبين قوات أستر بمساعدة وحدات بريطانية في شباط 1922 (Murphy , P. 46) وقد شهدت مدينة كلونز (Clones) شمال غرب مقاطعة موناغن (Monaghan) اشتباكات بين الطرفين في 11 شباط 1922 أدت إلى مقتل أحد الضباط وأربعة مسلحين، وأسر عدد آخر من عناصر الجيش الجمهوري. وقد طالبت حكومة كولينز بتسليمهم، إلا أن حكومة كريغ طالبت مقابل ذلك قبول حكومة كولينز بشرعية قرارات محاكم أستر، والكف عن المطالبة بالأسرى والمعتقلين على أساس سياسي (Younger ,1969, P. 229). وقد شهدت مدينة بلفاست العبء الأكبر للنزاع الداخلي حيث اندلعت فيها أعمال عنف بين الكاثوليك الذين اعتقدوا أن قيام حكومة مستقلة في شمال أيرلندا يحقق الصعود البروتستانتي على حساب الأقلية الكاثوليكية في الشمال (O'Broin,1991, P. 122; Beckett ,1966, P. 457)، وبين البروتستانت. وأسفرت الصدامات عن 138 إصابة كان من بينها 96 إصابة من الكاثوليك، ومقتل 33 شخصاً كان من بينهم أطفال كاثوليك قضاوا بتفجير عبوة ناسفة. (O'Broin ,1991, P. 131 ; Alderman ,1972, P. 149)

ولجأت حكومة كريغ إلى اتخاذ تدابير صارمة من خلال قواتها الخاصة للتعامل مع هذه الممارسات والأعمال غير القانونية (Murphy ,1975, P. 46). ومنعا لحدوث صراع مسلح شامل من قبل الجيش الجمهوري، دعت الحكومة البريطانية السير جيمس كريغ ومايكل كولينز لعقد اتفاقية سلام لوقف النزاع في المناطق غير المستقرة، وتنظيم شرطة بلفاست وفق شروط تضمن مشاركة الكاثوليك. ولكن الجيش الجمهوري ولم يقبل بهذه الشروط، وأرسل وفداً من 200 عنصر طالبوا حكومة كولينز بإعادة قيام الجمهورية، ولكنه رفض ذلك لمخالفته بنود المعاهدة (Norman , 1971,P. 293)، وتعليقاً على ذلك صرح أحد قادة الجيش الجمهوري وهو روري أوكونور (Rory O'Connor) في مؤتمر صحفي " بأنهم سوف لن ينصاعوا لأوامر جريفيث أو كولينز، وأنهم يبنذون الدليل القديم". وفي نيسان قامت مجموعة من العناصر المسلحة في الجيش الجمهوري الأيرلندي بإمرة لايم ميلوز (Liam Mellows) باحتلال مبنى المحاكم الأربعة في دبلن، والذي كان يمثل السلطة القضائية فيها، وأعلنت اتخاذه مقراً لقيادة قوات الجيش الجمهوري الأيرلندي. (Lyons ,1973, P. 454-455;MacManus ,1946, P.152)

وبما أن حكومة كولينز لم تستطع اتخاذ التدابير اللازمة لمنع غارات الجيش الجمهوري الأيرلندي باتجاه أيرلندا الشمالية، فقد استوجب ذلك نشر قوات من شرطة أستر على الحدود، داخل أراضي الجنوب (O'Broin,1991, P 125 ;Lynch ,2015, P.)

(101) وهنا بدت البلاد وكأنها مقبلة على حرب أهلية ضروس.

وفي هذا الوقت كانت وجهة نظر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني تتمثل بضرورة تسليح قيادة حكومة أيرلندا المؤقتة، حيث تم إرسال 4.000 بندقية، و 2200 مسدس، و 6 رشاشات، وعددٍ كافٍ من الذخيرة. (Alderman, 1972, P. 151) وفي الوقت نفسه لم تنقطع الاتصالات السياسية بين الحكومة والمعارضة بشأن الاتفاق على مصدر السلطة والسيادة في أيرلندا، فقد اجتمع الداييل لمرات عديدة في شهري شباط وآذار من أجل تحديد ما إذا كان الداييل سوف يستمر كمصدر للسلطة في أيرلندا، وهو ما نادى به ديفاليرا وأفراد المعارضة، أو أن يبقى الداييل كما هو حتى يتم تحديد مصيره من قبل الشعب في الانتخابات القادمة، وحتى ذلك تبقى الحكومة المؤقتة مصدراً للسلطة كما نصت المعاهدة، وهو ما نادى به جريفيث ومؤيدو المعاهدة. (Foster, 1989, P. 508; Younger, 1969 P. 236)

وفي أواخر نيسان سنة 1922 عُقد مؤتمر بهدف إيجاد حل لتسوية هذه النزاعات، وضمن انتخابات سلمية، وضم كل من ديفاليرا وبروغا وكولينز وجريفيث. كما عقد اجتماع آخر بين القادة العسكريين في الأول من أيار لاستعادة الوحدة الوطنية العسكرية، وتم من خلاله طرح ورقة تحت مسمى " الوثيقة العسكرية " ولكن تم رفضها من الطرفين (Murphy, 1975, P. 51). واختتمت محاولات إحلال السلام في 20 أيار 1922 بالتوصل إلى اتفاق يقوم على إجراء انتخابات برلمانية لا تعد تصويتاً على المعاهدة، بل لتقديم مرشحين متساوين في العدد لتشكيل الداييل الجديد. وفعلاً تم خلاله تشكيل حكومة ائتلاف ضمت 5 حقائب وزارية لمؤيدي المعاهدة، و 4 حقائب وزارية للشن فين (Foster, 1989, P. 510; Murphy, 1975, P. 52)، ولعل هذا كان السبب في تأخر كولينز في الرد على هجمات الجيش الجمهوري، فكان باعتقاده أن الانتخابات ستعزز موقفه، وتمكنه من اتخاذ أي قرار بناءً على سلطة مفوضة من الشعب. (Younger, 1969, P. 307)

ومهدت الانتخابات التي جرت في 16 حزيران 1922 الطريق لبداية حرب أهلية، بدلا من إنهاء الصراع، فقد أسفرت نتائجها عن حصول الخط المؤيد للمعاهدة على أكثرية المقاعد في الداييل البالغ عددها 128 مقعداً، وحيث حصل على 58 مقعداً، أما حزب ديفاليرا الجمهوري فقد حصل على 35 مقعداً، وتقسمت بقية المقاعد بين الأحزاب الصغيرة، والتي كانت في معظمها تؤيد المعاهدة، وهذا مما زاد التوتر لاحقاً. (Beckett, 1966, P. 458)

ثالثاً : الحرب الأهلية

لم تتخذ الحكومة المؤقتة إجراءات كافية لوضع حد للنزاع مع أعضاء المعارضة من الجيش الجمهوري ، فقد استمرت حملات التخريب والفوضى التي أحدثتها المعارضين من الجيش الجمهوري في دبلن والمناطق المحيطة بها (Foster, 1989, P. 511) ، وعلى ضوء ذلك فقد وجه رئيس الحكومة لويد جورج إنذاراً لحكومة كولينز المؤقتة بضرورة وضع حد لهذا الصراع ، ولكن كولينز كان متباطئاً في اتخاذ الإجراء المناسب متأملاً بإنهاء الخلاف دون تدخل عسكري من خلال الاجتماع الذي سيعقده الداييل ايرن في حزيران للبت في المسألة (Alderman, 1972, P. 153; O'Broin, 1991, P. 135). ولكن غارات الجيش الجمهوري لم تتوقف فأصدرت الأوامر للجيش الوطني التابع للحكومة المؤقتة بتطويق مبنى المحاكم الأربعة وخلال يومين من المناوشات سقط المبنى بيد الجيش الوطني. (Castello, 1977, P. 196).

وعلى الرغم من هزيمة قوات الجيش الجمهوري غير النظامي في مبنى المحاكم الأربعة إلا أنها كانت قد تركزت في مناطق أخرى خارج العاصمة دبلن ، وامتدت سيطرتها إلى بعض المدن التي كانت رافضة للمعاهدة مثل كورك وليمريك وسليغو (O'Broin, 1991, P. 138; Costello, 2003, P. 303) ، وعلى الرغم من ذلك كانت قوات الجيش الوطني تتابع تحركاتهم وتتصدى لهم. (Lynch, 2015, P. 121)

وخسر الداييل في 12 آب أحد أهم قادته وهو آرثر جريفيث، والذي توفي إثر وعكة صحية حادة سببت له نزيفاً في الدماغ (O'Broin, 1991, P. 140). وعلى الرغم من استمرار محاولات كولينز للتوفيق بين قوات الجيش الجمهوري ووضع حد للخلافات ، ولكسب ولائهم لإقامة دولة أيرلندا الحرة وإقناعهم بقبول المعاهدة، إلا أنه اغتيل في 22 من آب في كمين نصب له في وادي بيل - نا - بلاث (Beal - na - Blath) قرب بلدة كروكس تاون (Crooks) في مقاطعة كورك شرق أيرلندا الجنوبية (Norman, 1971, P. 297; O'Broin, 1991, P. 141). وفي التاسع من أيلول 1922 اجتمع الداييل الجديد أو برلمان الجنوب ، وتم انتخاب وليم كوسيجريف رئيساً للداييل ورئيساً للحكومة المؤقتة. (Murphy, 1991, P. 56)

ومع كل هذا لم يتراجع الجمهوريون عن موقفهم المعارض واستمرت أعمال المقاومة، وكذلك استمرت قوات الجيش الوطني في مدهامة مراكز وأوكار المعارضة، واعتقال أتباعها الذين بلغ عددهم حتى شهر نيسان 1923 أكثر من عشرة آلاف معتقل، فيما واجه

عقوبة الإعدام حتى كانون ثاني 1923 أكثر من 50 جمهورياً (Costello , 2003, P. 315-316). ويزداد حملات الاعتقال وإعدام المعارضين رد الجمهوريون بجملة من الاعتداءات والتخريب للممتلكات العامة، ولكن المقاومة المسلحة فقدت كثيراً من قادتها، وباتت تعاني من نقص في الذخيرة والسلاح، مما أجبر زعيمهم ديفاليرا على البدء بالتفاوض السلمي مع حكومة كوسغريف في نيسان عام 1923 .

بدأت مباحثات السلام مع حكومة كوسغريف في 17 نيسان 1923 ، ونتج عنها الموافقة على مطالب ديفاليرا بأن الشعب هو مصدرُ السلطات ، وأن حق السيادة لا يمكن التصرف به ، وأن شكل الحكومة تقرره أصواتُ الأغلبية ، وضمان حرية التعبير عن الرأي، وفي الوقت نفسه فقد رفضت هذه المباحثات إلغاء شرط الولاء للتاج البريطاني من الحياة السياسية ؛ ولكن تم إلغاء هذا الشرط لاحقاً حسب المرسوم الذي صدر عام 1933 (Beckett , 1966, P.459). وبناءً على ذلك وجّه ديفاليرا رسالةً إلى أفراد الجيش الجمهوري أكد فيها على أن استمرار الكفاح المسلح عملٌ لا يتسم بالحكمة وسيلحق الضرر بمستقبل القضية الأيرلندية الوطنية ؛ لذا لا بد من وقف الأعمال المسلحة (Murphy , 1991, P.58). وبهذا وضعت مباحثات السلام حداً لأحداث حرب أهلية دامت أحد عشر شهراً (من 27 حزيران 1922 إلى 24 أيار 1923)، وأسفرت عن مقتل 50 ألف شخص، واعتقال ما يزيد عن 11 ألف من المعارضين. (Norman , 1971, P. 298; Costello , 2003, P. 318)

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة، ومن أهمها:

أولاً: كان لحزب الشن فين بجناحيه السياسي والعسكري الدور الكبير في الكفاح ضد المستعمر الإنجليزي، وكان فوزهم الساحق في انتخابات عام 1918 دلالةً على أن الشعب الأيرلندي كان مؤيداً للجمهورية والاستقلال التام عن بريطانيا. وفي سبيل تمسكهم بذلك وإصرارهم عليه شنوا حرب عصابات ضد قوات الاستعمار البريطاني الذي قابلته الحكومة البريطانية بالعنف والتسف والترهيب. ثانياً: إن إدراك الحكومة البريطانية فشل سياستها التعسفية تجاه أيرلندا دفعها إلى اتباع سياسة جديدة تمثلت أولاً بزيارة الملك جورج الخامس إلى أيرلندا لافتتاح برلمان الشمال، وثانياً بدعوة رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج للزعيم الأيرلندي ديفاليرا للحضور إلى لندن من أجل عقد اتفاق بين الطرفين .

ثالثاً: حاول ديفاليرا من خلال مراسلاته مع لويد جورج التمسك بمطالب الشعب الأيرلندي التي تقوم على وحدة أيرلندا مع الارتباط الحر للإمبراطورية البريطانية دون التبعية لها، وتعدُّ عدم مشاركته في المؤتمر والاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الوفد المفاوض من أسباب ضعف الوفد ثم، قبوله بالشروط البريطانية التي لم تكن تُرضي جميع أطراف الوفد والشعب الأيرلندي ككل فيما بعد .

رابعاً: اتبع لويد جورج سياسة المراوغة والمؤامرة مع الوفد الأيرلندي من خلال اقتراح تكوين برلمان موحد لعموم أيرلندا تحدد جهات اختصاصاته بالتشاور مع الحكومة البريطانية ، ويمنح أيرلندا الشمالية حق الانسحاب من هذا البرلمان، زاعماً أنه مجرد مشروع مؤقت الهدف منه التغلب على عناد رئيس وزراء الشمال جيمس كريغ ، وادّعى جورج أن الساسة البريطانيين إنما يعرضون مستقبلهم السياسي للخطر بعرضهم مثل هذا المشروع على أيرلندا، وأن معارضة وفد أيرلندا له ستكون في الواقع خيانةً لمجهودات الوزارة البريطانية في سبيل الوصول إلى اتفاق لذا لا بد للوفد الأيرلندي من عدم الاعتراض على هذا المشروع .

خامساً: غلبت مسألة ضم أيرلندا إلى الإمبراطورية البريطانية التي كان يرفضها الجمهوريون على معظم النقاشات في المؤتمر، ولما رفضها الوفد المفاوض استخدم لويد جورج أسلوب الضغط السياسي والقوة مهدداً إياهم بحربٍ غير متكافئة الأطراف في حال عدم الموافقة مما دفع الوفد الأيرلندي عدم المجازفة والموافقة على المعاهدة.

سادساً: إن معظم ما اشتملت عليه المعاهدة البريطانية الأيرلندية والتي تم التوقيع عليها في السادس من كانون الأول 1921، وكانت عبارةً عن أسسٍ عامة شكلت العلاقة بين جمهورية أيرلندا الحرة والإمبراطورية البريطانية من حيث وضعها الدستوري، وارتباطها بالبرلمان والتاج، وحقها في الدفاع عن دولة أيرلندا الحرة وفي المقابل تُمنح الحكومة الأيرلندية التسهيلات اللازمة للقوات البريطانية على الأراضي، وفي الموائئ الأيرلندية في السلم والحرب .

سابعاً: أُلجئت المعاهدة أمر شمول أيرلندا الشمالية أو خضوعها لسلطان حكومة دولة أيرلندا الحرة إلى ما بعد شهر من تصديق المعاهدة من قبل برلماني الدولتين، وخلال ذلك فإن على برلمان الشمال أن يحدد خياره في الانضمام إلى دولة أيرلندا الحرة أو البقاء مع التاج البريطاني. وبالرغم من إجراء محادثات بين الطرفين إلا أنه لم يتم التوصل إلى وحدة الإقليمين في دولة واحدة، ولا حتى على الحدود الجغرافية فيما بينهما.

ثامناً: في الوقت الذي التزمت فيه الحكومة البريطانية بالمعاهدة ظهرت معارضة داخل دولة أيرلندا الحرة تجاهها، وحاول المعارضون سياسياً وعسكرياً العمل على إلغائها مما أدخل الحكومة مع صراعٍ عسكري مع قوى المعارضة كاد أن يؤدي إلى حربٍ أهليةٍ شاملة.

تاسعاً: من بعد النتائج التي توصل إليها البحث تبين أنه قدّم معلومات إضافية وشامله عن موضوع الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، وخاصة العربية منها، وتحديدًا فيما يتعلق بموضوع المعاهدة الأنجلو-أيرلندية عام 1921، وبذلك تكون قد فتحت أبواباً وأفاقاً للدراسين العرب وغيرهم للاهتمام بالتاريخ الأوروبي بشكل عام وتاريخي بريطانيا وأيرلندا بشكل خاص، ومن هنا فإن هذه النتائج تشكل دعوة للباحثين العرب للرجوع إلى المصادر الأصلية التي تتعلق بكتابة أي بحث متميز عن تلك الموضوعات.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأجنبية

- Coyle, Albert (1921). Evidence on Conditions in Ireland, The Complete Testimony Affidavits and Exhibits Presented before the American Commission in Ireland, The Library of Congress, Washington. D.C.
- Crowe, Catriona , Fanning , Ronan and Others (1988). Documents on Irish Foreign Policy , The Anglo Irish Treaty December 1920- December 1921, The National Archives and the Records of the Department of Foreign Affairs, Dublin.
- Curtis, Edmund and McDowell, R.B (2012). Irish Historical Documents, 1172-1972, Routledge Revivals , New York.
- Documents on Irish Foreign Policy(1998).1919-1922,Volume: 1, N.P Dublin.
- Hayes, Carlton. J, H.(1936). A Political And Cultural History of Modern Europe Volume 2, The Macmillan Company, New York .
- Langsam, Walter (1939). Consuelo . Documents and Readings in the History of Europe Since 1918. J. B. Lippin Cott. Co, New York.

المراجع الأجنبية

- Alderman, Clifford Lindsey (1972). The Wearing of the Green, The Irish Rebellion (1916-1921), Simon and Schuster INC, New York.
- Arthur Griffith , Michael Collins (2009) , A book Presented by Trinity College Library Dublin, Martin Lester LTD.Dublin.
- Ajustejn, Joost (2009). The Irish Revolution 1913-1923, Palgrave Publisher , New York.
- Beckett, James Camlin (1966). The Making of Modern Ireland, 1603 – 1923, Alfred; Knopf . New York.
- Boadle, Donald Graeme (1973).Winston Churchill and the German Question in British Foreign Policy 1918 -1922 , Martinus Najihoff ,The Hague, Netherland.
- Bolton, Geoffrey Curgenvin (1966). The Passing of the Irish Act of Union: a study in parliamentary politics , Oxford, U.P.London.
- Boyce , D.G. (1988).The Irish Revolution in Ireland 1879- 1923 , Macmillan education LTD, London.
- Budge and O'leary (1973). Belfast:Approch to Crisis, A study of Belfast Politics (1613-1970), Palgrave MacMillan Press Ltd, London.
- Costello, Francis (2003).The Irish Revolution and its Aftermath 1916-1923 – Irish Academic Press, Dublin.
- Dawson, Robert MacGregor (2006). The Development of Dominion Status 1900-1936, Frank Gass and CoLtd, United Kingdom.
- Fletcher, George, M.R.I.A, F.G.S (1921). Ulster , Cambridge University Press, London.
- Foster, Robert Fitzroy (1989). Modern Ireland, 1600-1972 , Penguin Books , New York.
- Gwynn, Denis (1928). Irish Free state 1922 – 1927, Macmilan and Co. Limited. London.
- Henry, Robert Mitchell (1920). The Evolution of Sinn Fein, B.W. Huebsch, inc, New York.
- Hancock, W.k (1937). Survey of British Commonwealth Affairs, Vol.: 1, Oxford University Press, ,United Kingdom .
- Harkness, D.W. (1970). The restless Dominion; The Irish Free state and the British commonwealth of nations 1921-1931 , University press, New York.
- Irish Unionist Alliance (1920) . The Home rule bill in committee, session, 1893. Irish Unionist Alliance,Dublin

- Jackson, Alvin , Home Rule : An Irish History, 1800-2000 , Oxford University Press , New York , 2003.
- Jenner , Michael (1992). Ireland Through the Ages , M.Joseph Publisher, London.
- Kickham's , Charles (1917) , Arthur Griffith A Study of the Founder of Sinn Fein, Cahill and Co.LTD, Dublin .
- Killeen , Richard (1995) The Easter Rising , Gill & Macmillan , Dublin .
- Lynch, Robert (2015). Revolutionary Ireland 1912-25,, Bloomsbury Academic Publishing, London .
- Lampson, Godfrey (1907) . A Consideration of the State of Ireland in the Nineteenth Century, Constable, London.
- Lyons, Francis Stewart Leland (1973). Ireland Since the Famine, ,Collins,Fontana publisher, London.
- MacManus , M. J., Eamon De Valera (1946). Ziff Davis Publishing Company, New York.
- McCaffrey, Lawrence John (1995). The Irish question: Two Centuries of Conflict, University Press of Kentucky, USA.
- Madden, F. J. M. (2007) . The history of Ireland , McGraw-Hill , Ohio.
- Marriott, J.A.R. (1952). Modern England 1885-1945: A History of My Own Times, Methuen & Co . Ltd, London.
- Moody, T. W., Martin, F. X. (1967). The Course of Irish History, Weybright and Talley, New York.
- Nicolson, Harold (1952). King George the Fifth, His Life and Reign. Constable and Co Ltd, London.
- O Hegarty .P.S. (1924). The Victory Of Sinn Fein , The Talbot Press Ltd , Dublin.
- O'Broin, Leon , Michael Collins (1991). Gill and Macmillan , Dublin.
- Russell , Roberts (2002). Nations in Transition, Ireland , Greenhaven Press , USA.
- Spender, A . J. (1935). Great Britain Empire and Commonwealth (1886 – 1935), ,Cassall and Company L.T. London.
- Strawson, John (1998). Churchill and Hitler In Victory and Defeat,,Fromm International, New York.
- The Oxford English Dictionary, Vol iii (1933). Oxford at the Clarendon Press, London.
- Wells, H.(1923). The New and Revised outline of History, Garden city Co., Inc, New York.

المراجع والدراسات العربية

- Annan, Mohammed Abdullah (1938). Irish National Movement since its Inception to the Day, Journal of the Message, No. 24.
- Banks, Roger (1990). The Modern Encyclopedia of War, C: 2, translated by Samir Abd al-Rahim AlJalabi, Dar al-Ma'mUN, Baghdad.
- Al-Raa'i, Ali (1956). Irish Revolution, Arab thought House, Egypt.
- Al Sha'ban, Saud Abdul Aziz (2006). "The Irish Problem - a model of a National Struggle Studied in the Political Geography", Al-Adab Al-Basrah Magazine, issue: 40, Basra.

الدراسات الأجنبية

- Delap,Sean (2017) . "The Anglo Irish Treaty" , The Institute of Education , Dublin .
- Bennett, Richard (1959). "The Black and Tans", Barnes and Noble Books, New York.
- Castello, Peter (1977). "The Irish Revolution In Literature", from Parnell to the death of Yeats (1861-1939), Gill and MacMillan, Co. , Dublin.
- Cultural and Environmental Education (2012). Professional Development Service for Teachers (PDST), THE Treaty Negotiation, October-December, 1921: helping students to think critical, Dublin.
- Lawlor Ba, David (2007). The Irish Revolutions of 1916-1921 and Modern Remembrance; A case study of Country Tipperary, Thesis of Master of Arts Degree in Heritage studies, Galway- Mayo Institute of technology , Galway.
- Leeson, David (2003). The Black and Tans ; British Police in the First Irish War 1920-1921 , thesis of Doctor of Philosophy , McMaster University , USA.
- O'g O'Ruairc, Pa'driag (2014). The Anglo Irish Truce : An Analysis of its Immediate Military I mpact 8-11 July1921 , PhD Thesis , University of Limerick , Limerick.

المواقع الالكترونية

- <http://treaty.nationalarchives.ie>
- <https://www.difp.ie/docs/1921/Anglo-Irish-Treaty/214.htm>
- <https://www.irishcentral.com/roots/history/anglo-irish-negotiations>

Anglo-Irish Treaty (December 6, 1921) Causes, events and results

*Thabet Al Omari, Hala Radaideh **

ABSTRACT

The research aims to identify the Irish Treaty that was held in December 1921 in terms of its causes, processes and results. It also aims to demonstrate its importance as it had a great impact on the development of the Irish issue, determine the fate of the Irish people, and put an end to a long conflict between Ireland and Britain since the British occupation in 1171. The study concluded that the Irish Treaty and the approval of Irish leaders to ratify it, were not an option but rather an imposition after the determining the autonomous regions in Ireland, and the Irish position between the option of approval or entering into a war with unforeseeable consequences. Its signature divided Irish public opinion between supporters of the treaty and the partition project, and between opponents of it who saw the military struggle and resistance as the best option for achieving full independence in Ireland.

Keywords: Irish Treaty; Sinn Fain; Irish Republic; Eamon de Valera; D. Lloyd Georg; division of Ireland.

*Yarmouk University.

Received on 3/5/2020 and Accepted for Publication on 3/9/2020.